المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 07-12-2006
الصفحـات : 19
العـــدد : 15933
المسلسل : 117

ملف صحفي

القمة الخليجية
الدورة السابعة والعشرون
قمة الرياض والاستحقاقات العاجلة

التكامل الاقتصادي والوضع في لبنان ومكافحة الإرهاب على رأس أولويات أجندة القمة الخليجية

* دول الخليج ليست تكتلاً عربيًا يمكن حله لأن وحدة المصير تحتم على أبنائه التلاحم

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 07-12-2006 العـــدد : 15933
الصفحـات : 19 المسلسل : 117

خادم الحرمين خلال ترؤسه وفد المملكة في قمة سابقة

* ٢٦ عامًا من الإنجازات في مسيرة مجلس التعاون والتفعيل لا يزال .. يحبو

* آمال معقودة على القمة لتعزيز رفاهية ابن الخليج وفك ارتباطات الحدود بلا جوازات سفر

* التحديات الماثلة تفرض على المجلس تسريع وتيرة الاندماج الاقتصادي

* متى نرى جيشًا خليجيًا يوقف أطماع البعض في منطقتنا؟!

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 07-12-2006 العـــدد : 15933
الصفحـات : 19 المسلسل : 117

قراءة - عبدالله العبدلي - الرياض

نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية لم تأت من فراغ، ولم تكن وليدة الصدفة.. بل استجابة موضوعية لعوامل التاريخ وحقائق الجغرافيا.

فوحدة الدم والدين والمصير المشترك، وتقارب التكوين الاجتماعي والسياسي، وتشابه التركيبة الاقتصادية كلها عوامل اسهمت في ميلاد هذا الكيان الاقليمي الفاعل، ورفده باليناميكية اللازمة للاستمرارية لتحقيق تطلعات شعوب ودول المنطقة في المزيد من الاستقرار والرفاهية.. وقد واكب انشاء المجلس في العام ١٤٠١ هـ، الموافق ١٩٨١ م، توجهًا عالميًا نحو انشاء الكيانات الاقتصادية والتجمعات الاقليمية بغية رعاية المصالح على اسس مشتركة في وقت اصبحت فيه التكتلات الإقليمية من الأهمية بمكان فها هي القارة الأوروبية تلتئم بجميع دولها تحت مظلة اتحاد واحد.. رغم تعدد اللغات وتباين السحنات، ورغم ما كان في تاريخها من حروب ومماحكات واختلافات ونزاعات لم تحدث بين العرب، ولاننا نعيش عصر التكتلات الاقليمية والدولية فإن مجلس التعاون ككيان متجانس هو النموذج الامثل للتعاون الاقليمي الذي يرعى مصالح دول المنطقة ويحافظ عليها.. ومسيرة المجلس التي دخلت عامها السادس والعشرين تمخضت عن العديد من الفوائد وحفلت بإيجابيات كثيرة.. الا انها تظل في حاجة الى المزيد من التعزيز للوصول الى الغايات المنشودة.. وهذا امر نجزم انه سيتحقق في ظل ما نراه الان من نوايا صادقة وعمل دؤوب من قبل قادة دول المجلس لتحقيق اهدافه الخيرة لصالح دول وشعوب هذه المنطقة الحيوية من العالم.

ان استمرار مجلس التعاون رغم مراهنة اصوات عديدة عربية وغير عربية على ان المجلس سيكون صورة طبق الاصل من تكتلات عربية لم يكتب لها الاستمرار.. الا انه وبينما تهاوت تلك التكتلات وانزوت تكتلاً تلو آخر في دهاليز التاريخ ظل مجلس التعاون الخليجي قائما ليس هذا فحسب بل يطور آليات عمله لمقابلة استحقاقات المرحلة الحالية والمراحل اللاحقة.

اذا من المسلم به الان ان المجلس تجاوز اشكالية الاستمرارية لينتقل الى مصاف الفاعلية والتخطيط المدروس للانتقال من التعاون الى الاتحاد عبر سلسلة من الاجراءات الاقتصادية من اتحاد جمركي وعملة موحدة وسوق مشتركة وانظمة اقتصادية وقانونية متكاملة.. هذا علاوة على مشاريع البنى التحتية كالربط الكهربائي والسكك الحديدية والطرق.

ان المتأمل في النظام الاساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي صادق عليه قادة دول المجلس في قمتهم الاولى بأبوظبي في ٢٢ رجب ١٤٠١ هـ، الموافق ٢٦ مايو ١٩٨١ م، يجد انه حدد الاهداف الرئيسية للمجلس في تطوير التعاون بين دوله وتنمية علاقاتها وتحقيق التكامل والتنسيق والترابط وتعميق وتوثيق الصلات القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات وانشاء المشاريع المشتركة ووضع انظمة متماثلة في جميع الميادين الاقتصادية والثقافية والاعلامية والاجتماعية والتشريعية بما يخدم مصالحها ويعزز قدرتها على التمسك بعقيدتها وقيمها. ولوضع هذه الاهداف موضع التنفيذ قرر القادة انشاء لجان متخصصة.

اما على صعيد مواقف دول المجلس حيال القضايا العربية والاسلامية والدولية فقد اتسمت بقدر كبير من التنسيق الذي يعبر عن الصوت الواحد لدول المجلس ازاء هذه القضايا.

وقطعا اثمر كل هذا عن مكانة مرموقة لهذا الكيان وسط الكيانات الاخرى وفي المحافل الدولية

ككل لدرجة اصبح المجلس يوصف بانه انجح تجربة وحدوية عربية في التاريخ المعاصر وهو قمين بذلك .. حيث ينأى بنفسه عن كل ما يمكن ان يئد التجربة او يعكر صفو مسيرتها واضعا نصب اعينه التركيز على خدمة دول المنطقة وتحقيق تطلعات مواطنيها بروح المسؤولية والالتزام بعيدا عن الانسياق وراء عوامل الهدم والتثقيب التي اودت بحياة العديد من التجارب الوحدوية العربية اذا المجلس صيغة مثلى تتيح لدوله التعاون والتنسيق لبناء مستقبل افضل لشعوب المنطقة ولا شك ان دورات المجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية «القمم الخليجية» والتي تعقد سنويا وبالتناوب بين عواصم دول المجلس الست تأتي في إطار الحرص على التأكد وتكريس أهداف المجلس والعمل على تحقيقها ومتابعة المستجدات للتنسيق حيالها وتقييم حصيلة العمل المشترك في المجالات الاقتصادية

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 07-12-2006
الصفحـات : 19
العـــدد : 15933
المسلسل : 117

والاجتماعية والسياسية والعسكرية والأمنية والثقافية والإعلامية والعمل على تعزيزها بما يدفع مسيرة المجلس الى الامام ويواكب التطلعات والاهداف السامية التي يجسدها النظام الاساسي للمجلس وقد عبرت كل دورة من دورات المجلس الاعلى الماضية «٢٤ دورة» عن الرغبة الصادقة والارادة الاكيدة لقادة دول المجلس في استمرار مسيرة التعاون ومواصلة العمل لتعزيز الامن والاستقرار والتنمية لدول المجلس وشعوبها.

لذا تعد القمة الخليجية المفصل الاهم في دفع دولاب مسيرة العمل المشترك وتفعيله لما تبحثه من موضوعات وما يتمخض عنها من نتائج تصب في مجملها في خانة مصالح دول وشعوب المنطقة وباعتبار ان الاقتصاد هو عصب الحياة فقد كان لجانب التعاون الاقتصادي القدح المعلى والنصيب الاكبر من قرارات القمم الخليجية .. الامر الذي اثمر على ارض الواقع عن العديد من الانجازات التي من شأنها تحقيق الوحدة الاقتصادية لدول المجلس وتوحيد سياساتها الاقتصادية والتفاوض كمجموعة واحدة مع الكيانات الاقتصادية الاخرى كمنطقة التجارة العالمية وكذا على صعيد الاتفاقيات الثنائية بين دول المجلس من جهة والدول ذات الثقل الاقتصادي من جهة اخرى نستطيع القول ان مجلس التعاون الخليجي حقق على صعيد التكامل الاقتصادي خطوات واعدة وينتظر ان تتوج بالعملة الموحدة وانسياب السلع بين دول المجلس دون عوائق بقيام الاتحاد الجمركي كما لا بد من تنمية وتعزيز توجهات الخصخصة لتحسين كفاءة اداء انشطتها الاقتصادية وتهيئة الارضية الملائمة لكي ينهض القطاع الخاص في دول المجلس بدور اكبر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغنى عن القول ان التكامل الاقتصادي علاوة على كونه يحقق الرفاه والرخاء لدول المجلس فإنه يرفع قدرات هذه الدول مجتمعة في زيادة الانتاج وخاصة السلع الاساسية وكذلك تطوير الصناعة وتنويع المنتجات ورفع قدرات الاستثمار الوطني الخليجي من خلال تبادل المنتجات الوطني الخليجية استيرادا وتصديرا بين دول المجلس كما يجعل التكامل اقتصاد الخليج اقتصادا منتجا ومنافسا وتوطين رأس المال الخليجي لفائدة مجتمعة ويتضح مما سبق ان التكامل الاقتصادي مسألة حيوية واستراتيجية وليست قضية وقتية عادية لذلك لا يستغرب تركيز القمم الخليجية عليها وان تكون القاسم المشترك بين جميع دورات المجلس الاعلى الى ان هذا لا يعني غياب الموضوعات الاخرى عن طاولة البحث في اجتماعات قادة دول المجلس فهناك خطط مشتركة لتطوير مناهج التعليم وفي مجال البيئة اعتمد المجلس عددا من التشريعات والنظم لصون البيئة والحفاظ على الصحة العامة وكذلك الحال فيما يتعلق بالشؤون القانونية حيث تم اعتماد عدد من الانظمة القانونية الموحدة وفي الشؤون العسكرية

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 07-12-2006 العـــدد : 15933
الصفحـات : 19 المسلسل : 117

يحرص المجلس على تعزيز الدفاع المشترك وفي هذا الصدد تم اقرار تشكيل مجلس الدفاع المشترك وقوات درع الجزيرة وايضا في الشؤون الامنية ومن ذلك تنسيق جهود دول المجلس لمكافحة الارهاب وتسهيل تنقل المواطنين بين دول المجلس وغير ذلك من موضوعات تهم وتخدم مسيرة التعاون المشترك.

المجلس والقضايا السياسة

مجلس التعاون الخليجي وكجزء لا يتجزأ من محيطه العربي وعالمه الاسلامي يكرس اهتماما متزايدا لقضايا الامتين العربية والاسلامية بالاضافة الى القضايا الدولية ذات الانعكاسات على المنطقة والمتتبع لقرارات وبيانات المجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية يلاحظ ان أيًا منها لا يخلو من الدعم اللامحدود لقضايا ظلت ثابتة على اجندة اجتماعات القمة وفي طليعة هذه القضايا قضية العرب والمسلمين المركزية القضية الفلسطينية وفي هذا الصدد ما فتىء المجلس يؤكد على ثوابته القاضية بحق الشعب الفلسطيني اقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وادانة الممارسات الاسرائيلية القمعية بحق الشعب الفلسطيني المناضل وفي هذا السياق جاءت مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز كصورة مشرقة للسلام في الشرق الاوسط والتي تبنتها القمة العربية في بيروت كطرح ناضج وقابل للتنفيذ ويضمن للفلسطينيين حقوقهم العادلة والمشروعة. ومن مبدأ الامن الجماعي لدول المجلس دأب المجلس على دعم حق دولة الامارات العربية المتحدة وتأييد كافة الخطوات التي تتخذها لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى ورفض كافة الادعاءات والاجراءات الايرانية على الجزر الثلاث باعتبارها ادعاءات باطلة ولا تنتقص من حقوق دولة الامارات الثابتة في جزرها الثلاث.

وفي القمم الخليجية اللاحقة ظهر على السطح الوضع في العراق يشكل اولوية لدى قادة المجلس من منطلق الحرص على استقراره وضمان سلامة اراضيه وفي هذه القمة .. قمة الرياض تفرض التطورات الحالية على لبنان الشقيق حضورا كثيفا في قمة تتسم بالكثير من الشفافية التي ستعقد في المملكة السبت القادم بغية بلورة موقف خليجي موحد تجاه التعامل مع المستجدات في لبنان لنزع فتيل الاقتتال الطائفي والعودة الى الحوار الصريح في ظل ما يعيشه من توتر قائم وحرب شرسة دمرت جنوبه وفرقت فيه شمل الاسرة الواحدة ومن المتوقع ان تتناول القمة وباستفاضة كل سبل الدعم الممكن حتى يتجاوز اللبنانيون محنتهم الراهنة وبما يضمن وحدة لبنان وسيادة الشرعية بعيدا عن الاقتتال الذي يحاول البعض اشعال فتيله. ومن الملفات الساخنة الاخرى على طاولة قادة دول المجلس ملف الارهاب هذه الظاهرة التي اصبحت تشكل هاجسا عالميا في ظل تزايد وتيرة انتشارها في الاونة الاخيرة في اكثر من مكان بالعالم والوقوف في وجه الاعمال الارهابية وتأييد دول المنطقة المطلق للاجراءات التي تتخذ لمحاصرة الظاهرة والقضاء عليها كما سيكون هناك طرح قوي لتعزيز التعاون الامني للقضاء على ظاهرة الارهاب خلاصة القول ان ملفات كثيرة تنتظر قادة دول التعاون في قمة الرياض ولا شك ان المواطن الخليجي يعول كثيرا على هذه القمة للخروج بقرارات تدعم مسيرة التعاون وتعزز رفاهية مواطنيه وهذا بلا شك ما سيعمل على تحقيقه قادة دول المجلس، وتبقى الامال معلقة على تنفيذ قرارات سابقة يجب وضع النقاط على حروفها ومنها ادراج معايير قوية للعمل الاعلامي بين دول المجلس.